مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) /العدد (1)، جوان 2019، ص.ص:55-72

علاقة الشراكة الثنائية الجامعة/القطاع الصناعي بالتنمية الاقتصادية
تجربة الجزائر نموذجا

زوينة بن فرج [1] مخبر البحوث والدراسات في التنمية الريفية جامعة، محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج
إيمان بورابة [2] طالبة دكتوراه جامعة محمد بوضياف – مسيلة

ملخص:

الجزائـر وفي ظل التحـولات العالميـة مجبرة على الانسيـاق وراء بعض المستجـدات التي تعـد عامل تطور للعديـد من دول العـالم الثالث، ولكن عمليـة الانسجـام مع هذه التطورات تفرض تحضير أرضيـة متينـة تتكفل بتطويـر الاقتصاد الوطنـي من طـرف الدولة، ولا يغيب عن فكـر أحد الدور الهـام الذي تلعبه الجامعـات في تحريك التنمية لأن الجامعـات هي أرفع المؤسسات التعليميـة، حيث يلعب البحث والتطويـر الذي تنفـذه الجامعات ومؤسسات التعليـم العالـي دورا أساسيا في منظومـة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التـي تنشد الرقـي والتقدم، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضـافرت الجهود نحو تحقيـق الأهداف، ممـا يتطلب تعـاونا وثيقا بين الجامعـات والقطاع الصناعـي للوقوف على قدرات الجامعـات العلمية والتقنيـة.

انطلاقا من ذلك ستعالـج هذه الورقة البحثيـة واقع الشراكة بين الجامعـة والقطاع الصناعـي، في محاولة لمناقشـة قضية لها أهمية بالغـة في دفع عجلة التنميـة الاقتصادية في الجزائـر، من خلال إبراز دور الجامعـة في شقها الثـاني المرتبط بمدى مساهمة الجامعـة في تكوين الرأس المال البشري لتعزيـز الأداء الصنـاعي من جهة وتدعيم القطاع الصنـاعـي في تطوير البحث العلمـي للنهوض بالاقتصاد الوطنـي.

الكلمـات المفتاحيـة: الشراكـة، الجامعـة، القطاع الصناعـي، التنميـة الاقتصاديـة.

Abstract:

Algeria, in the light of the global transformations, is forced to move behind some updates that are a factor of development for many third world countries, but the process of harmony with these developments necessitates preparing a solid ground that ensures the development of the national economy by the state. The role played by universities in promoting development is not forgotten, because universities are the highest educational institutions where the implemented research and development play an essential role in the research and development system of any country that aspires to progress. To achieve these goals a close cooperation between universities and industrial sector is required, this effort will allow the identification of the scientific and technical capabilities of universities.

Based on this, this paper will examine the reality of the partnership between the university and the industrial sector in an attempt to discuss an issue of great importance in advancing the Algerian economic development by highlighting the role of the university in its second section related to the extent of its contribution in the formation of human capital to enhance industrial performance on the one hand and to strengthen the industrial sector in the development of scientific research to promote the national economy.

Keywords: partnership, university, industrial sector, economic development.

[1] benfradjsouad@gmail.com
[2] Imenebouraba34000@gmail.com

المقدمة:

من المسلم به حينما ننظر للجامعة والمجتمع، فإننا نجد الجامعة هي قلب هذا المجتمع، والجامعة إن لم تعمل على توثيق علاقتها بالمجتمع، فإنها سوف تكون بعيدة كل البعد عن كل شيء ولا تستطيع أن تعيش من برج عالي.

كما تؤدي الجامعات دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهامها في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، حيث تقوم الجامعات بثلاث وظائف رئيسية تتمثل في التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي بالإضافة إلى خدمة القطاع الصناعي.

حيث تلعب الجامعات دورا مهما في القطاع الصناعي من خلال ربط البحث العلمي بإحتياجات هذا القطاع وموارده، بالإضافة إلى تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الصناعة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، بهذا الشكل تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقي والتقدم الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر.

وانطلاقا من أهمية الجامعة وأهمية وجود شراكة قوية بين الجامعات (مراكز البحث، مخابر البحث، والورشات، الخ) والقطاع الصناعي لجأت العديد من الدول المتقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى انتهاج هذه الاستراتيجية، بما فيها الدول السائرة في طريق النهوض الاقتصادي والتكنولوجي كالصين والهند، وعليه على الجزائر الاقتداء بالبلدان المتقدمة في فهم هذه الشراكة خاصة في مجال البحث والتطوير، وإن كان دور الجامعة في الجزائر في شقه الأول التقليدي المرتبط بالجانب الأكاديمي قد أخذ فرصته، فإن دورها في شقها الثاني المرتبط بإبراز مساهمة الجامعة في تكوين الرأس المال البشري لتعزيز الأداء الصناعي من جهة وتدعيم القطاع الصناعي في تطوير البحث العلمي للنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى مازال لم يلق الإهتمام المطلوب.

وضمن هذا السياق فإن المؤسسة الجامعية ومن خلالها الأبحاث العلمية، ومراكز البحث أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلا على أن الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، زيادة على دور هذه الأخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدول، ومن خلال هذه الورقة سنحاول إبراز أهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وللوصول للإجابة عن السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهداف الجامعة ووظائفها؟
2. ما هي جوانب الاستفادة من الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي؟

3. ما هي محفزات وعوائق الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر؟
4. ما هي الآثار الناجمة من الشراكة على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية الجامعات في مجال البحوث العلمية لخدمة القطاع الصناعي مما يؤدي إلى زيادة حرص المسؤولين في الجامعات على دعم البحوث العلمية التطبيقية مادياً ومعنوياً هذا ما يؤدي من تخفيف العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة، كما أن لهذه الشراكة أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في توضيح طبيعة وأهمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي وفوائدها التي تعود بالنفع لكلا الطرفين كما تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية، فالجامعات بحاجة لتنمية مصادر تمويل أخرى وذلك في ظل محدودية التمويل الحكومي لهذه الجامعات لتعزيز أدائها وتطوير بنيتها التحتية وتفعيل البحث العلمي وربطها باحتياجات الصناعة، ويمكن أن يلعب القطاع الصناعي دورا مهما في هذا الاتجاه، ومن جهة أخرى يمكن القطاع الصناعي أن يستفيد بما تقدمه الجامعات من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية في المجتمع، وكذلك تعزيز قدرة القطاع الصناعي على النمو والتطور وتصبح ذات ميزة تنافسية.

خطة البحث: تستدعي الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية التركيز على المحاور الآتية بالعرض والتحليل:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الجامعة

المحور الثاني: الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي

المحور الثالث: محفزات وعوائق الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر

المحور الرابع: تأثير الشراكة الجامعة/قطاع صناعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الجامعة

يعتبر كل من الجامعة والمعرفة – بما فيها التكنولوجيا– وجهان لعملة واحدة، فالمصدر الأساسي للمعرفة في المجتمعات والمنتج الرئيس للتكنولوجيا التي تحتاجها الصناعة العالمية هو أيضا الجامعة.

حيث أن أصل كلمة جامعة يعود للكلمة اللاتينية (universitas) التي تعني الجميع والكل ويعني ذلك أن دور الجامعة هو معرفة كل شيء في كل المجالات، حيث البدايات الأولى لنشأة الجامعات تعود للحضارات القديمة، أي لما قبل التاريخ، كما كان للحضارة الإسلامية إضافاتها (جامعة قرطبة الأندلسية عام 1795م، جامعة الأزهر المصرية 1970م)، أما أول جامعة بالمفهوم الحديث فقد كانت جامعة بولون(U.Pologne) الإيطالية عام 1088م، وتلتها جامعة باريس (U.Paris) عام 1130م، ثم جامعة أكسفورد (Oxford.U) البريطانية عام 1180م، وهي من أعرق الجامعات وأفضلها في الوقت الراهن. (ويكيبيديا، 2018)

وإذا أردنا تعريف الجامعة بالمفهوم الحديث فإن التعريف التالي سيفي بالغرض:

"الجامعة عبارة عن مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية تتمثل وظيفتها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والمعاهد والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة تمنح بموجبها درجات علمية وشهادات للطلاب". (الرحمن, سلطان بن ثنيات بن عبد، 2008، صفحة 15)

كما يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة وتطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر من الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة. (عربي بومدين، 2016، صفحة 249)

حيث يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى إليها الجامعة فيما يلي: (الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، 2012)

- ❖ إعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العلمية والعملية، وتزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا؛
- ❖ البحث العلمي وتنمية المعرفة بكل أنواعها وحقولها لخدمة المجتمع؛
- ❖ النشر المعرفي، أي تقديم نتائج البحوث للمجتمعات؛
- ❖ حماية التراث الإنساني والحفاظ على الناتج التراكمي للفكر الإنساني؛
- ❖ نقل المعرفة للأجيال عن طريق التعليم وللمجتمع عن طريق النشر؛
- ❖ التنمية الاقتصادية وهو الدور الجديد للجامعات في الدول المتقدمة.

كما يمكن حصر الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف: (فلوح أحمد، 2013)

✓ **التعليم:** إن الوظيفة الأساسية التي مارستها الجامعات في بداياتها الأولى سواء في الحضارات القديمة، في الحضارة الإسلامية أو في أوروبا وأمريكا هي وظيفة التعليم وليس البحث العلمي، فقد كانت الجامعات آنذاك وحتى وقتنا الحالي مكانا لتلقين المعارف للأفراد، لذلك وصفت الجامعة في بدايات نشأتها ***بالجامعة المعلمة***.

✓ **البحث العلمي:** لقد أصبح البحث العلمي عاملا جوهريا في عملية النمو المهني والتقدم الوظيفي لأساتذة الجامعات في جميع أنظمة التعليم العالي كما ارتبطت سمعة الجامعات ومكاناتها داخل الأوساط الأكاديمية المحلية والعالمية بالنشاط البحثي في حقول المعرفة، لذلك عرفت الجامعة منذ الثورة الصناعية ***بالجامعة الباحثة***.

✓ **خدمة المجتمع:** حيث أن الجامعة هي حلقة الوصل بين مخرجات التعليم العالي (كفاءات ومهارات وتكنولوجيا) ومتطلبات المجتمع للنمو والتنمية من خلال دعم كل القطاعات خاصة الصناعة، لذلك تعرف الجامعة اليوم ***بالجامعة المقاولة*** .

المحور الثاني: الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي

يعتبر مصطلح الشراكة مصطلح جديد، حيث يطرح كصيغة جديدة لكافة أشكال العلاقات بين مختلف الكيانات على كافة المستويات، تستهدف هذه الصيغة تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة لأطراف الشراكة، بما يضمن تعظيم الفوائد لهذه الأطراف.

كما هي انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية للاتفاق على توزيع كفء للموارد، كما تعد بمثابة علاقة طويلة الأجل بالجهات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في التنظيم ووضع نظم الرقابة والإشراف وذلك من خلال نظام جديد للتعاقد وتقديم الخدمة.

يتبين من التعريف أن مفهوم الشراكة مفهوم متطور، متعدد الأوجه، ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بأبعاد عديدة يبرز منها البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والمحاسبي للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص هو: "العلاقة بالجامعات والقطاع الخاص (صناعي،انتاجي) فيما يتعلق بالبحث العلمي وتطبيقاته، وتنمية مخرجات التعلم .... إلخ من خلال مبادرة جماعية ومنفعة لكلا الطرفين وللمجتمع عموماً، ولا تتوقف عند حد التنسيق والتنظيم بل تتسع لتشمل الثقة والترابط بالأطراف ذات العلاقة.

حيث تقوم العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الصناعي على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق منافع لكلا الطرفين، فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع مؤسسات القطاع الصناعي إلى الحصول على دعم مالي ومادي من هذه المؤسسات الذي يساعد الجامعات في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، والتي تعتبر بدورها جزء أساس من مدخلات مؤسسات القطاع الصناعي التي تساعدها في تطوير وتحسين مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها، وتعزز من مركزها التنافسي في السوق. (سامي مراد، 2016)

وقد زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه العلاقة في العصر الحديث تنامي الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات القطاع الصناعي في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها الاجتماعية، وتزايد أعداد هذه المؤسسات وتنوعها وما تشهده هذه المؤسسات من تطور وتواجهه من تحديات نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق وهو ما دفع العديد من مؤسسات القطاع الصناعي إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لاترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية.

والشكل التالي يبين العلاقة بين الجامعة والقطاع الصناعي:

الشكل رقم 01: الشراكة جامعة/قطاع صناعي

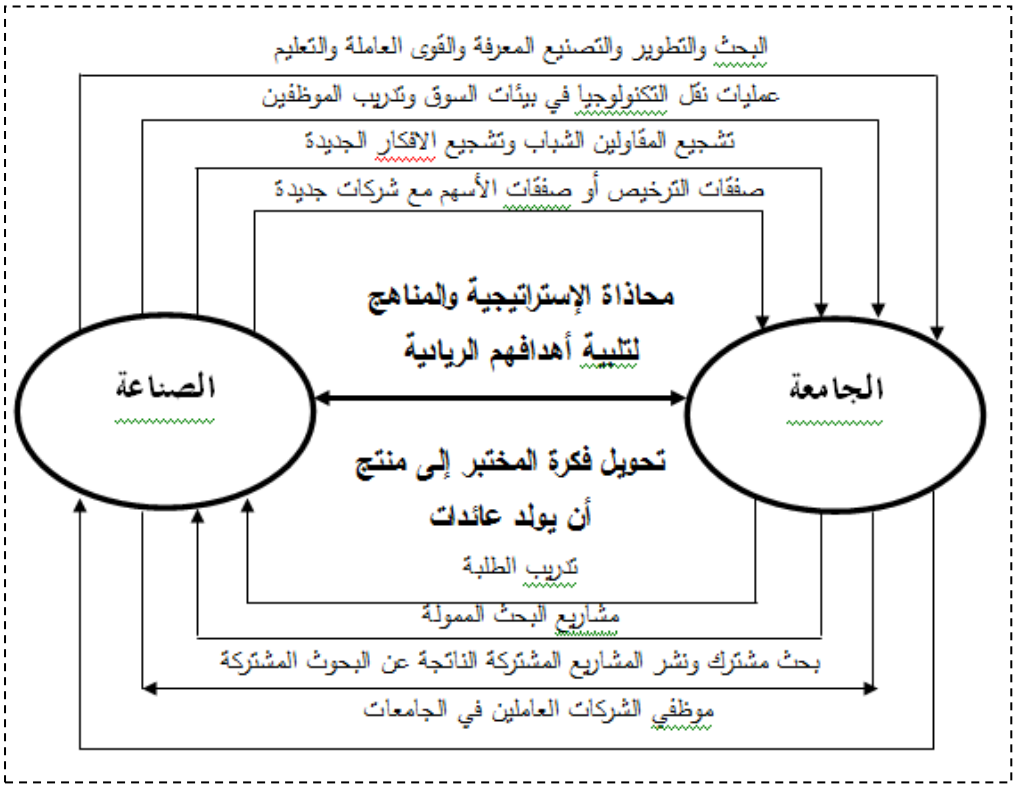

Source : Abdullah alshelhi and others, Integration between Industry and University, Case Study-Faculty of Engineering at Rabigh - Saudi Arabia, Education for Chemical Engineers, 2016, p25.

من جانب آخر تبرز أهمية هذه العلاقة من كون الجامعات في العصر الحديث أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات في العصر الحديث نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته.

حيث يمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي من خلال مجموعة من الفوائد التي تحققها هذه الشراكة للطرفين والمجتمع.

أولا. جوانب الاستفادة للجامعات من الشراكة مع القطاع الصناعي: هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الصناعي أبرزها : (العلا، 2007)

❖ تنمية مصادر تمويل جديد للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في تمويل البحث العلمي والتجهيزات بالجامعات، حيث أن عملية البحث العلمي تتطلب أموالاً باهظة لشراء التجهيزات والمواد اللازمة، ولتطوير الإمكانيات الفنية والمخبرية والبشرية، ولتوظيف الباحثين الضروريين، وتعجز الجامعة في كثير من الأحيان عن تحقيق ذلك إضافة لوظيفتها العلمية، لذلك تعد عملية التمويل للبحوث العلمية من منظمات الأعمال المصدر الأساسي لاستمرار عملية البحث العلمي وتطوره، كما هو الحال

في جميع جامعات الدول المتقدمة، وإن هذه الأموال التي تقدم للبحث العلمي ليست بأموال مهدورة كما يعتقد كثيرون في الدول النامية بل هي رأس مال رابح أرباحه المباشرة كبيرة وأرباحه غير المباشرة أكبر بكثير.

❖ إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.

❖ تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية.

❖ ربط البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم: إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه، كأن يبحث مثلاً في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى، ولا تمت إلى احتياجات وطنه بصلة . ففي هذا تبذير في العلم وتوجه خاطئ . والبحث العلمي الأصيل هو الذي يبحث في مواضيع نابعة من صميم الواقع مهما بلغت هذه المشكلات في نظر البعض من البساطة.

❖ تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات: حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة منظمات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع، إن كان من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.

❖ توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح : فبدلا من توظيف الإمكانيات البشرية والمخبرية الثمينة في الجامعات، لدراسة مشكلات نظرية مطروحة في الكتب أو الأبحاث المنشورة، أو مما كان قد تعرض لها الباحث أثناء دراسته العليا في الخارج، فإن التعاون مع المؤسسات والشركات الخاصة، لحل مشاكلها وتحسين أدائها، سيؤدي إلى استغلال هذه الإمكانيات الاستغلال الصحيح والسليم في خدمة التنمية الاقتصادية في البلد.

❖ تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة ومنظمات القطاع الخاص: حيث إن التعاون بين الجامعات والمنظمات الخاصة، و تطوير البحث العلمي الجامعي لحل المشكلات القائمة لدى تلك المنظمات، يجعل الخبرات الفنية (الأكاديمية) الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المنظمات.كما يحقق للمهندس العامل في الصناعة، الذي انغمس في واقع الاستثمار العملي وسيلة للاتصال بالواقع الأكاديمي، والتطور العلمي، واكتساب أحدث المعلومات. فتتكامل هذه الخبرات لتعطي النتائج المثلى، وتنعكس الفائدة مزدوجة على الطرفين لتنمية الخبرة الوطنية في الجامعة وفي الصناعة على أسس سليمة وصحيحة.

❖ الحد من هجرة العقول إلى الخارج : حيث إن توفير مُناخ البحث العلمي الملائم، الذي يتيح للباحث تقديم ما اكتسبه من خبرة خلال سنين دراسته وبحثه إلى بلده ضمن ظروف علمية ملائمة و معيشة كريمة . يمثل أقصى ما يتمناه الباحث ليشعر بجدوى عمله ووجوده . ويعد ذلك حافزاً للخبرة الوطنية على الاستمرار في

العمل وتمتين جذورها ببلدها . ويتحقق هذا عند تنمية وتعزيز التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال . وتوظيف الخبرات الوطنية في مجالها التخصصي الصحيح .

ثانيا: جوانب الاستفادة للقطاع الخاص من شراكته مع الجامعات: كما هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على القطاع الصناعي من جراء تعاونها مع الجامعات تتمثل أبرزها فيما يلي:

- ❖ الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة.
- ❖ الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص.
- ❖ نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
- ❖ يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص.
- ❖ التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها.
- ❖ إمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.

ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التمويلية أو التسويقية.

المحور الثالث: محفزات وعوائق الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر

من المعروف أن الجزائر بعد أن نالت إستقلالها من المستعمر الفرنسي سعت مباشرة لتأسيس دولة حديثة مبنية على المعرفة والتحديث لهذا عمدت لبناء المدارس ومراكز التكوين والجامعات وإعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، ولهذا سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج مشاريع الثورة الإشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك كما شهدت في فترة الثمانينات إضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية وبربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية هي الأخرى من مخلفات العشرية السوداء، كما كان لزاماً عليها مواكبة التغييرات التي عرفها العالم والمتمثلة في العولمة والنظام الدولي الجديد وبالتحديد ما سمي بعولمة الجامعات وهذا ما دفع الوزارة للقيام بإصلاحات لإخراج الجامعة مما آلت إليه.

حيث تمثلت جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي: (كبار عبد الله، 2016، صفحة 302)

1. إعداد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل على تنفيذها وذلك بالتنسيق مع الهيئات والقطاعات الأخرى.

2. إعداد الميزانية المالية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتصريف التمويلات حيث بلغت قيمة ميزانية التعليم العالي 300333642 ألف دج في سنة 2015 أي بنسبة 6.04% من ميزانية تسيير الدولة.

3. إعداد خطة للاستعمال الحسن للوسائل الوطنية للبحوث والتطوير.

4. إعداد تقرير سنوي عن حصيلة نشاطات البحث العلمي وعرضه على المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

5. كما قامت الوزارة بتخصيص 30 برنامجاً وطنياً للبحوث التطبيقية خصص منها 20 بحثا لرعاية العلوم والتكنولوجيا من أجل خدمة التنمية الوطنية.

لقد تبين من خلال ما تقدم مدى التطور الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث نتيجة تنامي الطلب على التعليم الجامعي، رافق ذلك توسيع للهياكل القاعدية من جامعات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة في كافة التخصصات، مع زيادة الإنفاق على التعليم العالي من أجل تحسين جودة المخرجات التعليمية. (كمال، 2017، صفحة 634)

من أجل النهوض بواقع البحث العلمي في الجزائر كبقية الدول التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب على أصحاب القرار وبالخصوص الوصاية (الوزارة المعنية) القيام بجملة من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت فيها بالفعل، وذلك بما يخدم الإقتصاد الوطني ويعيد للجامعة مكانتها وهيبتها، يجب اتباع مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

1. نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي

2. . مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدامتها.

3. حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني.

4. مدى توافر مناخ علمي ملائم للإبداع والإبتكار.

5. عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة الباحثين في الجامعات ومدى تفرغهم.

6. وجود ظروف مشجعة للأساتذة والباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

7. مدى تواجد نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الإجتهاد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعدنية.

أولا: محفزات الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي: تتمثل أهم محفزات هذه الشراكة فيما لكلا الطرفين:

❖ **بالنسبة للجامعة:** تحسين التعليم، الوصول للتمويل، الوصول لقاعدة بيانات الصناعة، تحسين صورة وسمعة الجامعة.

❖ **بالنسبة للصناعة:** الوصول لمعرفة تكنولوجية تكميلية (براءات الاختراع والمعرفة الضمنية)، التغلب على رهان العمال المؤهلين، توفير التدريب للعمال الحاليين والمستقبليين، الوصول لهياكل ومرافق الجامعة، الوصول للتمويل الحكومي والحوافز، تخفيض المخاطر من خلال تقاسم تكاليف البحث والتطوير مع الجامعة، التأثير على برامج البحث والتعليم في الجامعات.

ثانيا:عوائق الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي في الجزائري

مما لاشك فيه أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص (صناعي أو تجاري)، وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الخصوص، الأولى يتبناها رجال التعليم العالي أو الأكاديميين والعاملين في الجامعات.

وتتلخص أهم هذه المعوقات فيما يلي: (عربي بومدين، 2016، صفحة 256)

- ❖ عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.
- ❖ ضعف رغبة المؤسسات الخاصة في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية.
- ❖ ضعف ثقة منظمات القطاع الصناعي بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمنظماتهم.
- ❖ ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ بعض المنظمات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث.
- ❖ وجود انطباعات سلبية لدى العديد من منشآت القطاع الصناعي بأن الجامعات بعيدة نسبيا عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تتطلبه.
- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث من الكثير من المنشآت الخاصة؛ حيث تعتبرها من الأسرار الخاصة بأوضاع المنشأة.
- ❖ الاعتماد على المعرفة والتقنيات الخارجية؛ مما أضعف الحافز على الإمكانات البحثية المحلية.
- ❖ ضعف الاهتمام من قبل المنشآت الخاصة بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسة هذا النشاط بطريقة عشوائية.

في حين أن هناك وجهة نظر أخرى لرجال الأعمال في مؤسسات القطاع الصناعي حول أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في:

- ❖ انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي على حساب الجانب التطبيقي.
- ❖ عدم اهتمام الخطط الإستراتيجية للجامعات (إن وجدت) بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات منظمات الأعمال من المهارات والمعارف والقدرات.
- ❖ ارتباط تنفيذ البحث العلمي بالجامعات ببرامج غير مخططة، وتهدف بالأساس إلى مساعدة الباحثين في الترقي بالدرجات الأكاديمية، ولا يعكس تصميم الأبحاث الجارية احتياجات المجتمع، وحل مشاكله.
- ❖ عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات الأعمال.
- ❖ انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص بطلب الشراكة وليس العكس.

❖ وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات.

❖ عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي.

❖ مبالغة بعض باحثي الجامعات في تقدير تكلفة برامج الشراكة، وعدم مخاطرة المؤسسات الاقتصادية بتمويل برامج بحث وتطوير غير سريعة العائد وغير مضمونة النتائج.

❖ اتجاه المؤسسات الخاصة والخدمية إلى استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج؛ حيث إنها سريعة العائد مضمونة النتائج، مع عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالابتكار وتطوير وتوطين التكنولوجيا بالوطن.

❖ عدم المعرفة المسبقة بإمكانيات الجامعات وعناصر تميزها ومدى قدرتها على تطوير مخرجات القطاع الخاص وحل مشكلاته.

❖ عدم وجود برامج وخطط محددة ومنتظمة بمراكز البحوث بالجامعات، تقوم على أسس علمية للبحث والتطوير في ضوء الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع الخاص.

وعلى الرغم من اقتناع الجامعات بأهمية نتائج البحث العلمي المنجز في مراكز البحث والمختبرات الجامعية، ودور ذلك في الابتكارات التكنولوجية، إلا أن في حالة الجزائر فإنه ليس هناك استراتيجيات فاعلة للبحث العلمي، أو سياسة بحثية لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بالمتطلبات الصناعية، حيث أنه من خلال تطور النمو الصناعي ما تزال تستورد التقنية من الدول المتقدمة صناعيا، إضافة إلى أن الأبحاث العلمية تفتقر إلى الإبداع والابتكار وتحتاج إلى دعم أكبر من قبل السياسات الحكومة، وهو ما أدى إلى عزل أنشطة الجامعة البحثية عن أنشطة القطاعات الصناعية. كما أن ضعف القدرات والبنى التحتية الداخلية يحول دون تبني الأنماط التي ابتكرتها الدول المتقدمة صناعيا، الأمر الذي يجعل البحث العلمي لا يواكب حاجات القطاعات الصناعية و متطلباتها، إلا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضعت سياسات لتنمية مواردها البشرية وتمويل المخابر وقدرات البحث لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، ووضع تشريعات لتثمين الأفكار وترويجها وللتعرف على السياسات التي انتهجتها الوزارة من أجل تعزيز الشراكات والروابط بين الجامعات والصناعة لبناء القدرات وتقديم المعونة التقنية

ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مجموعة من السياسات والقوانين لتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي بين القطاعين والمتمثل في:

❖ تكريس آليات ترتيب البرامج الوطنية للبحث (PNR) حسب الأولويات، لتحقيق مواءمة أفضل للبرمجة مع الانشغالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا توضيح سيرورة برمجة نشاطات البحث،

❖ تكريس القواعد الرئيسية المشتركة لتقييم نشاطات البحث في مجمل التخصصات تكون بمثابة قواعد ملزمة لكل الأطراف، بما يسمح بإرساء الأساس التشريعي لنظام التقييم.

❖ تكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات الابتكارية، ودعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات بحث – وتطوير (recherche – développement) .

❖ إمكانية إحداث مراكز للإبتكار والتحويل التكنولوجي، تكون بمثابة فضاءات لتشجيع التقارب مع المؤسسات الاقتصادية.

❖ فسح المجال أمام إمكانية إعداد أطروحات الدكتوراه في المؤسسة.

❖ ترقية تثمين نتائج البحث وإعادة الاعتبار للبحث في المؤسسة وتوطيد الروابط مع القطاع المهني.

❖ تكريس مبدأ إعادة تشكيل المجلس الوطني للتقييم، من خلال إشراك الشخصيات العلمية المستقلة، بغرض مطابقة تركيبة المجلس مع طبيعة هذه الهيئة التي تعتبر آداة خارجية لتقييم السياسة الوطنية للبحث.

❖ إمكانية إنشاء شبكات للبحث بهدف جلب الكفاءات واستيعابها وتجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي.

❖ تكريس استقلالية التسيير لهياكل البحث التابعة للمؤسسة الجامعية والمتمثلة في وحدة البحث، ومخبر البحث، وفريق البحث، وكذا هياكل البحث المختلطة والمشاركة.

❖ تشجيع التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

❖ إشراك الإطارات التقنية لمختلف قطاعات النشاط في إنجاز أنشطة البحث، بصفة باحثين غير متفرغين.

❖ تطوير الوظائف المجاورة للنظام الوطني للبحث، من حيث الملائمة والنجاعة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

حيث تضمن مشروع القانون الأهداف الكبرى والمتمثلة في:

✓ تشجيع المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة للمشاركة بشكل أكبر في البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي.

✓ تقريب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي.

✓ بالإضافة إلى دعم الدولة للمؤسسة العمومية والخاصة.

✓ الإنتداب المؤقت للباحثين الجامعيين لدى المؤسسات المبتكرة، وإنشاء مراكز ابتكار وتحويل تكنولوجي من أجل مرافقة هاته المؤسسات.

المحور الرابع: تأثير الشراكة جامعة/قطاع صناعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يختلف تأثير الجامعة على التنمية الاقتصادية للدول حسب تصنيف هذه الأخيرة في دورة التنمية، فدور الجامعات في الدول المتقدمة يختلف قطعا عن دورها في الدول النامية: (زوينة، 22/21 فيفري 2017)

أولا: دور الجامعة في الدول المتقدمة

تحقق الجامعات في العالم المتقدم دائما معظم الأهداف والإستراتيجيات المرسومة، لأن دول العالم المتقدم تتميز بالاستقرار أمنيا ومدنيا التطور الحضاري والاقتصادي منذ قرنين من الزمن، لذلك فقد أدمجت هذه

الدول منذ فترة ليست بالقصيرة سياساتها التنموية ضمن برامجها التعليمية، ذلك لأن كلا من التعليم والبحث العلمي يدعم ويطور الاقتصاد من خلال مجموعة عوامل هي:(michal porter, 2007, pp. 43-44)

- **التوظيف:** حسب الدراسات الحديثة فإن الجامعات ومراكز التعليم تستحوذ على 3/1 من المناصب و3/2 من المناصب الباقية موجهة للعمل الإداري والإنتاجي، لذلك فالجامعة يمكن أن تدرب وتوظف طالبي العمل في آن واحد، فهي توسع سوق العمل بما توفره من مناصب.
- **ترقية القوى العاملة:** تتدخل الجامعة بشكل مباشر ومهم في سوق العمل من خلال التوظيف والتدريب والتكوين، فهي تعلم وتكون الأيدي العاملة التي ستشغل مناصب في القطاع الخاص والقطاع العام والحياة المدنية، ففي أوروبا مثلا قدمت اللجنة الأوروبية لتطوير البرامج أجندة جديدة عام 2016 لدعم مهارات التعليم والتدريب خصصت لها 15 مليار أورو للفترة 2014-2020.
- **الإستشارة وتأسيس شبكات الأعمال:** تساهم الجامعات أيضا في تطوير الأعمال والصناعة من خلال خدمات الاستشارة التي توفرها عبر كلياتها ومعاهدها ومن خلال مشاركة الطلبة وفرق العمل، ومن أمثلة تلك الخدمات: خدمات المجالس، إدارة المؤسسات، قيادة الأبحاث، توفير الدراسات المتخصصة، تسهيل وتفعيل الشبكات لمنظمات الأعمال والمؤسسات من خلال تنظيم نوادي للالتقاء وتبادل الخبرات والمنافع.
- **احتضان ونقل التكنولوجيا:** إن التطور التكنولوجي السريع وتسويقه هما أساس التنمية والتنافسية الاقتصادية الحديثة، والجامعات دون شك لها الدور الأكبر في تطوير التكنولوجيا وتسويقها، كما يمكن أن تلعب دور الحاضنات التي تدعم المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

ثانيا: دور الجامعة في الدول النامية

تلعب الجامعات دورا هاما في تلبية متطلبات التنمية بالمعرفة، فالبحث ينعكس بقوة على نسبة مشاركة التعليم العالي في مستوى التنمية (ويتعلق الأمر بشكل خاص بتصميم وإنتاج التكنولوجيا الجديدة)، هذه النسبة تتعدى 50٪ في الدول المتقدمة ولا تتعدى 05 ٪ في أحسن دول العالم النامي (Nico Cloete, 2011, pp. 3-4) .

إن تاريخ دول العالم النامي خاصة الدول الإفريقية خلال القرن الماضي لم يسجل دورا رياديا للجامعات التي كانت تعاني من التخلف وعدم وضوح أهدافها وأدوارها في الحياة الاقتصادية والمدنية وذلك بسبب الاستعمار وأثار الحرب العالمية الثانية، حيث أن كل الدول النامية لم تكن لها نماذج تطور ملائمة.

وبعد الحرب العالمية الثانية وبعد حركات التحرر في ستينات القرن الماضي انساق بعض الدول في حروب أهلية داخلية، وبعضها الآخر في السياسات الخارجية وتداعيات الحرب الباردة، أما البعض الآخر فلم يسلم من تدخل العالم المتقدم (الغرب) في شؤونه الداخلية لاستغلال ثرواته واستعماله كمناطق نفوذ، الأمر الذي أعاق وأحبط الكثير من الحكومات وأصحاب المصالح والأكاديميين حيث انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في دول إفريقيا مثلا بـ 82٪ ما بين 1980-2002، وبدأت في الارتفاع بعد سنة 2010 (Nico Cloete, 2011, p. 5) لكنها تبقى غير مستقرة لارتباط التنمية الاقتصادية في هذه الدول بالعوامل السياسية والأمنية

المتذبذبة وتدخل الغرب في شؤونها الداخلية، فدول العالم النامي هي ضحية سياسات التنمية الاقتصادية في العالم المتقدم التي أثرت سلبا على التعليم والبحث وتطوير القطاعات الحساسة.

وتحاول بعض الدول اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال تطوير سياسات للنهوض بالبحث العلمي مثل: جنوب إفريقيا، ماليزيا، تركيا، الهند، السعودية (الأولى عربيا في البحث العلمي)، إيران، البرازيل، شيلي وغيرها، لكن أداءها يبقى بعيدا عن الأداء التنافسي لجامعات العالم ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: غياب برامج ابتكار وطنية لهذه الدول، عدم وضوح أدوار الجامعات في المجتمع وعدم ارتباط برامج الجامعة بسياسات التنمية، قلة الباحثين والبحوث المنشورة بسبب غياب الحوافز، نقص المؤسسات الداعمة للبحث العلمي.

ثالثا. الدور الجديد للجامعة: الوظيفة الثالثة

تشهد الجامعة اليوم تحوُّلات عميقة، سواء من حيث المفهوم أم الوظيفة، وذلك بعد أن تعرَّض المفهوم التقليدي للجامعة إلى حركة نقد واسعة بسبب التحديات المعرفية والتكنولوجية التي يمرُّ بها العالم، والتي فرضت سلوكيات وتوجهات جديدة على الجامعة؛ ماجعلها تستجيب لهذه التحديات وتخلق الحلول لها؛ حيث إن الوظيفة الثالثة للجامعة "تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتقديم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب فيها". (بوعطيط، 2013، صفحة 114)

إن الأبعاد الثلاثة للوظيفة الثالثة للجامعة، تتمثل في الآتي:

-**التعليم المستمر**؛ تطوير المعارف والمهارات لمختلف فئات المجتمع من خلال تقديم برامج تعنى بالتعليم مدى الحياة، وتيسير المعرفة لكل الفئات العمرية وأصحاب الخبرة من مهنيين وغيرهم.

-**الابتكار**؛الإتيان بالجديد عبر حصول حالات من الاستكشافات والاختراعات في محيط الجامعة، ومن ثم تسويقها في المجتمع انطلاقًا من فكرة تتجير المعرفة.

-**المشاركة المجتمعية**؛كل الأنشطة النفعية التي ينعكس أثرها مباشرة في المجتمع، من خلال تفاعل الجامعة معه وانفتاحها عليه، وذلك خدمة له ومساهمة في تطويره.

رابعا: دور الجامعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

انتهجت الجزائر عدة سياسات لدعم وتشجيع مؤسساتها على الإبتكار، وقد تركزت معظم هذه السياسات على إنشاء بنى مستحدثة للتغلب على الصعوبات التي تواجه العديد من مؤسساتها في السعي للإبتكار.

حيث يمكن للدولة أن تساهم بقسط كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على المستوى الوطني، وذلك عبر اعتمادها لمجموعة من السياسات الكلية أهمها: (كمال، 2017، صفحة 650)

- القيام بعمليات التحسيس والتوعية بأهمية أنشطة البحث والتطوير والإبتكار على جميع المستويات (مدارس، معاهد، جامعات، مؤسسات صناعية.....).

- إنشاء جائزة وطنية للإبتكار، حيث يمنح هذا التقدير للمبتكرين على أساس معايير محددة مسبقا من طرف لجنة وطنية؛
- تنظيم سوق وطني للابتكارات بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية المختصة بهدف الربط بين حاملي المشاريع الإبتكارية والمستثمرين.
- التشجيع على إنشاء جمعيات مهنية للمبتكرين والمبدعين على الصعيد الوطني.
- إصدار قوانين تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا وشراء وسائل الإنتاج والتجهيز بشكل يضمن نقل المعارف وكل ما هو جديد في ميدان البحث والتطوير.
- سن تشريعات تضمن ضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، وأخرى لحرية الفكر والترجمة والتأليف والنشر، إضافة إلى تشريعات تحفز القطاع الخاص لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إصدار قانون حول الإبتكار لتوثيق الروابط بين كراكز البحث والجامعات من جهة، والقطاع الصناعي من جهة أخرى من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا من البحث العمومي نحو المؤسسات.
- إصدار قانون لحماية الملكية الفكرية والصناعية خصوصا في مجال البحث الحكومي، حيث يسمح للباحثين الجامعيين العاملين في مشاريع بحث ممولة من طرف الدولة بالإحتفاظ بحقوق الملكية الصناعية، مع إمكانية منح رخص اكتشافاتهم المسجلة للمؤسسات
- إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي ذات السياق فقد كشفت مختلف التقارير الدولية أن البحث العلمي يساهم مابين 25 و45 بالمائة في النمو الاقتصادي، بحيث لم تتمكن الجزائر من تسجيل سوى 0.22 بالمائة كإنجاز في الفترة ما بين 1998 –2010 وهو بطبيعة الحال رقم ضعيف جدا ولا يعكس حجم الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، بحيث يأخذ ذلك حصة معتبرة من الميزانية العامة للدولة كل سنة.

والشكل التالي يبين كيفية مساهمة الشراكة (جامعة/قطاع صناعي) في تحقيق التنمية الاقتصادية:

الشكل رقم (02): مساهمة الشراكة (جامعة/قطاع صناعي) في تحقيق التنمية الاقتصادية

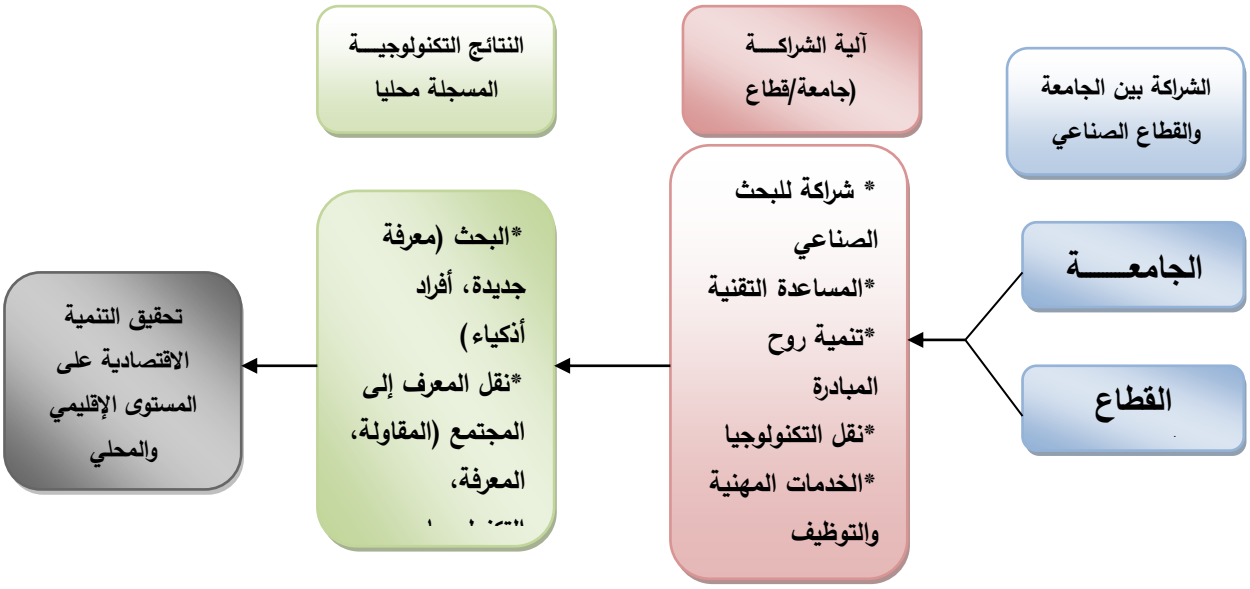

Source : Anca Draghicia and others**, A Knowledge Management Approach for The University-Industry Collaboration in Open Innovation**, 2nd GLOBAL CONFERENCE on BUSINESS, ECONOMICS, MANAGEMENT and TOURISM, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic, 2015, p24.

خـــلاصة وتوصيات:

يعد البحث العلمي العامل الأساسي في الارتقاء بمستوى الإنسان فكرياً وثقافياً ومدنياً بحيث تتحقق فيه أهلية الاستخلاف في الأرض ذلك الاستخلاف الذي شرف به الإنسان دون غيره من الكائنات وتتجلى أهمية البحث العلمي في هذا العصر المتسارع الذي يرفع فيه شعار البقاء للأقوى والبقاء للأصلح فلم يعد البحث العلمي رفاهة أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية فالبحث العلمي هو المحرك للنظام العالمي الجديد وأصبح العالم في سباق محموم للحصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة والتقنية المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للشعوب.

إن الجامعات ومراكز البحوث هما الضوء المشرق الذي ينير لنا الطريق نحو المستقبل فالنهوض بهما هو نقطة البداية الصحيحة في أي إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة التحديات التقنية.

كما تعتبر الشراكة بين الجامعة والصناعة عملية معقدة خاصة في الدول النامية التي تعاني من التخلف، حيث يحتاج الأمر إلى تلاقي جهود العديد من الأطراف وعلى مستويات عدة أهمها: الجامعة، مؤسسات القطاع الخاص والحكومة وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تصنيف هذه الجهود بالنسبة لكل طرف على شكل توصيات:

ويمكن تصنيف هذه الجهود بالنسبة لكل طرف على شكل توصيات:

01.بالنسبة للحكومة:

- ✓ العمل على بناء نظام ابتكار وطني (هيئات داعمة للبحث العلمي في الجامعة وداعمة للبحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية)؛
- ✓ تحفيز الجامعات ماديا وأكاديميا (منح، تمويل، جوائز...) وتحفيز الصناعة (منح، تمويل، تحفيز ضريبي...) على التعاون.

02.بالنسبة للجامعة:

- ✓ ضرورة احترام رغبات الباحثين في التعاون ومجالاته؛
- ✓ مساعدة الأساتذة على إيجاد شركاء اقتصاديين للتعاون معهم؛
- ✓ ضرورة اشتمال التعاون على جوانب القوة والتميز في الجامعة وعلى فرص البحث المتاحة في قطاع الصناعة؛
- ✓ ضرورة إدماج معيار التعاون في تسير الحياة الوظيفية للأساتذة الباحثين (توظيف، تثبيت، ترقية)؛
- ✓ تأسيس هيئات داعمة للبحث العلمي مثل مكاتب نقل التكنولوجيا التي تتكفل بمفاوضات الشراكة وحماية حقوق الملكية الفكرية للأبحاث الجامعية.

03.بالنسبة للمؤسسات:

- ✓ تقدير البحوث الخارجية والقدرة على إدماج نتائجها للتوصل لمنتجات مبتكرة؛
- ✓ مرونة الإدارة في التفاوض، حتى تتمكن من تبني العديد من الشراكات؛
- ✓ تشجيع العمال والموظفين على المشاركة في الأبحاث واعتماد ذلك كمعيار في عملية تقييم أدائهم؛
- ✓ تسهيل اتصال باحثي الجامعة بالمؤسسة لتعجيل التعاون؛
- ✓ تبني إستراتيجية تعاون بعيدة المدى والالتزام بها.
- ✓ قيام القطاع الخاص بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث والتطوير بالجامعات منها: تمويل بعض المشاريع البحثية، إنشاء وتطوير مراكز بحوث متخصصة، الفعاليات العلمية، تخصيص جوائز لمشاريع بحثية، الإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية..
- ✓ إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والتطوير على غرار صناديق التنمية المتخصصة لدعم مشاريع البحوث التطبيقية لصالح منشآت القطاع الخاص.
- ✓ إنشاء قاعدة معلومات عن المراكز والوحدات البحثية بالجامعات وغيرها من الجهات المحلية التي يتوافر بها مراكز بحوث، وتحديد مجالاتها وإمكاناتها وأعمالها، وربطها بمنظمات الأعمال.

قائمة المراجع العربية

الجامعة وعلاقتها بالمجتمع. (2012). تاريخ الاسترداد 15 01, 2019، من https://nmisr.com/vb/showthread.php?t=433236

الرحمن, سلطان بن ثنيات بن عبد. (2008). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية. *أطروحة دكتوراه* . السعودية، السعودية: جامعة الملك سعود.

بورابة إيمان، بن فرج زوينة. (22/21 فيفري 2017). أثر الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي على التنمي الاقتصادية في الجزائر. *مداخلة في ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية*. أدرار: جامعة أحمد دراية.

زرزار العياشي وسفيان بوعطيط. (2013). الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية. *مجلة المستقبل العربي، بيروت* ، 114.

زموري كمال، مرداوي كمال. (جوان, 2017). منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر –الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير–. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات* .

سامي مراد. (2016). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية في المملكة السعودية . *مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الإقتصادية* . السعودية.

عربي بومدين. (2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمي الاقتصادية –الفرص والقيود–. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية* ، 249.

فلوح أحمد. (2013). مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة. *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية* . الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، وهران: جامعة وهران.

كبار عبد الله. (2016). الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* .

ويكيبيديا . (25 12, 2018). تاريخ الاسترداد 15 01, 2019، من الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki

يوسف بن عبدالعزيز التركي، سعيد محمد ابو العلا. (2007). آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير. عمادة البحث العلمي: جامعة الملك عبد العزيز.

قائمة المراجع الإنجليزية

michal porter. (2007). *colleges and universities and regional economic development: A Strategic perspective.* Cambridge mass: FFHE.

Nico Cloete. (2011). Tracy bailey and al. *CHET* (pp. 3-4). South Africa: universities and economic development in Africa.